الأمم المتحدة

S/2004/821

مجلس الأمن

Distr.: General
18 October 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود الإشارة إلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/30)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى ممثلي الخاص لبوروندي أن يقوم، بالاتصال الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية الكونغو الديمقراطية بالتثبت من حقائق المجزرة التي تعرض لها اللاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية، في غاتومبا، بوروندي، في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وتقديم تقرير عنها إلى مجلس الأمن.

وعلاوة على الإحاطة الشفوية التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ بشأن النتائج المبدئية للتحقيقات، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير المشترك الذي أعدته عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن الأحداث التي جرت في غاتومبا يوم ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا قلقي البالغ من الجرائم التي ارتكبت مؤخرا ضد المدنيين الأبرياء في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكما ذكر مجلس الأمن في عدة قرارات وبيانات رئاسية صادرة عنه، لا بد من وضع حد للإفلات من العقاب ومن تقديم مرتكبي الجرائم التي من أمثلتها الجريمة التي ورد وصفها في التقرير المرفق، إلى العدالة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرفق بها.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**

221004 221004 04-54317 (A)

التقرير المشترك الذي أعدته بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن مجزرة غاتومبا

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٦	٤
ثانيا -	موجز	٧-١٢	٥
ثالثا -	المذبحة في سياقها الإقليمي	١٣-٢٣	٦
رابعا -	مخيم غاتومبا	٢٤-٣٧	٩
خامسا -	المجزرة وعواقبها	٣٨-٦٠	١٣
	ألف - ردود الفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٤٥-٤٧	١٤
	باء - ردود الفعل في بوروندي	٤٨-٥٠	١٥
	جيم - رد فعل حكومة رواندا	٥١	١٦
	دال - التداعيات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٢-٥٦	١٦
	هاء - التداعيات السياسية في بوروندي	٥٧-٦٠	١٨
سادسا -	التحقيقات التي أجرتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنتائج التي توصلا إليها	٦١-٩٨	١٩
	ألف - تجميع وقائع الهجوم	٦٦-٧٨	٢٠
	باء - استجابة المسؤولين العسكريين ومسؤولي قوة الدرك والمسؤولين الإداريين في بوروندي	٧٩-٨٥	٢٣
	جيم - ادعاءات التورط في الهجوم	٨٦-٩٧	٢٥
	دال - الادعاءات المتعلقة بتسليح مركز العبور	٩٨	٢٨

سابعا - الاستنتاجات ٩٩-١٠٥ ٢٩

ثامنا - التوصيات ١٠٦-١١٠ ٣١

المرفقات

الأول - قائمة بالمختصرات ٣٣

الثاني - مخطط لمخيم العبور في غاتومبا وقت وقوع الهجوم ٣٤

الثالث - خريطة منطقة غاتومبا ٣٧

أولا - مقدمة

١ - في ليلة ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، تعرض مركز للعبور، يستفيد من مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويأوي لاجئين كونغوليين وعائدين بوروندين في غاتومبا، بمقاطعة بوجومبورا الريفية، في بوروندي، لهجوم وحشي شنته جماعة كبيرة من الأفراد المسلحين. وأدى هذا الهجوم إلى مقتل ١٥٢ لاجئا كونغوليا من جماعات التوتسي التي تقطن كيفو الجنوبية والتي تعرف بالبنيامولنغي وإصابة ١٠٦ آخرين وأصبح ٨ أشخاص في عداد المفقودين. ويبدو أن اللاجئين قد استُهدفوا بسبب انتمائهم العرقي.

٢ - وفي ١٥ آب/أغسطس، دعا مجلس الأمن الممثلَين الخاصَين للأمين العام لبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إجراء تحقيق مشترك على الفور بشأن المجزرة.

٣ - وفي ١٤ آب/أغسطس، بادر موظفون معنيون بحقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في بوروندي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي إلى إجراء تحقيق بهذا الشأن. وكان أول تحقيق في الموضوع جاهزا بعد ظهر يوم ١٤ آب/أغسطس. وانضم موظفو حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٦ آب/أغسطس إلى الفريق وحظي الفريق بمساعدة المراقبين العسكريين في عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

٤ - وأثناء إجراء التحقيق، زار الفريق موقع المجزرة في غاتومبا وأجرى، على مدى الأسبوعين التاليين، مقابلات مع طائفة متنوعة من الأفراد، منهم الناجون، والشهود، والسلطات المدنية والعسكرية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية، والدوائر الدبلوماسية وغيرها من الأطراف الفاعلة الهامة في بوروندي وفي المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأُرسل التقرير الأولي عن التحقيق الذي تناول حقوق الإنسان إلى الأمين العام في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٥ - وإثر إحاطة شفوية قدمت في ٣ أيلول/سبتمبر، طلب مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مواصلة التحقيق لتحديد المسؤولين عن الهجوم وتقديم تقرير نهائي عن المجزرة. واستجابة لهذا الطلب، شكلت البعثتان فريقا متعدد التخصصات لدعم موظفي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين بأفراد عسكريين وأفراد من شرطة الأمم المتحدة وموظفين معنيين بالشؤون السياسية وشؤون نزع السلاح والتسريح، وواصلتا التحقيق في كل من بوروندي و المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - وهذا التقرير يعكس النتائج التي تم التوصل إليها في التحقيق الأولي وفي التحقيقات التي أعقبته.

ثانيا - موجز

٧ - أتاح التحقيق الذي أجرته كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي في أحداث ١٣ آب/أغسطس تقصي حقائق أساسية من قبيل توقيت الهجوم والأسلوب المستخدم لشنه وعدد ضحاياه ومصيرهم. لكن، رغم سعة البحث في كل من بوروندي والمنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يتأت حتى الآن لفريق الأمم المتحدة الجزم بمن كان وراء عمليات القتل أو بمن مولها أو ارتكبها. ومع ذلك، فقد جمعت معلومات كافية تسوغ مواصلة التحقيق.

٨ - وكان قد استطاع الفريق أن يخلص إلى أن الأدلة المتاحة تشير بأصبع الاتهام إلى منظمة متمردة بوروندية تدعى حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية، وهي الجماعة الوحيدة التي أعلنت مسؤوليتها عن المشاركة المحتملة في المجزرة، وإن كان من المستبعد أن تكون قد قامت بذلك بمفردها. وكانت الأدلة التي تشير إلى وجود جماعات أخرى والمستمدة في معظمها من ناجين من الهجوم، جديرة بالتصديق، لكن تأكيدها بصورة مستقلة لم يتأت لفريق الأمم المتحدة في تحقيقاته اللاحقة.

٩ - واستهدف الهجوم اللاجئين البنيامولنغي الذين نزحوا من الجزء الشرقي لجمهورية الكونغو الديمقراطية هربا من القتال الدائر بين فصائل الجيش والجماعات المسلحة في حزيران/يونيه. وكان للقتال أسباب سياسية معقدة تتصل بالعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٠ - لقد ظل العديد من الأطراف الفاعلة في المنطقة ينظر إلى البنيامولنغي باعتبارهم موالين لرواندا رغم مشاركتهم مع كلا طرفي القتال الذي نشب في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وقد فر الكثير منهم إلى غاتومبا خشية أعمال انتقامية. واتهمت حكومتا بوروندي ورواندا، فضلا عن نائب رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو من البنيامولنغي، تحالفا من الجماعات المناوئة للتوتسي في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ضم، حسب المصادر، عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وعناصر من جماعة متمردة من الهوتو الروانديين تتألف جزئيا من القوات المسلحة الرواندية السابقة والانتراهاموي، وعناصر الماي ماي، بقتل اللاجئين في غاتومبا. وحقق فريق الأمم المتحدة في

كل ادعاء على حدة وتابع الأدلة التي تبرر المزيد من المتابعة لكنه لم يتمكن من إيجاد أدلة قطعية تدل على تورط أي من هؤلاء الأطراف.

١١ - وقد ارتُكبت المجزرة في فترة حرجة من عمليتي السلام في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وهددت بتقويض كليهما. فبعد الهجوم مباشرة، هددت بوروندي ورواندا باكتساح جمهورية الكونغو الديمقراطية لملاحقة الجماعات التي تعتقدان أنها مسؤولة عن الحادث. واستغلت المجزرة عناصر متطرفة في الأحزاب السياسية الرئيسية في كلا البلدين لتشديد المواقف بشأن تقاسم السلطة وتسريح الجنود وإعادة هيكلة الجيش والانتخابات. ومنذ وقوع المجزرة، والوسطاء الإقليميون والدوليون، ومنهم عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يحاولون مساعدة الحكومتين على إعادة عمليتي السلام إلى مسارهما. ولا يزال الوضع السياسي في كلا البلدين هشا.

١٢ - وتعكس نتائج هذا التحقيق تقييم فريق الأمم المتحدة للأدلة التي جمعها في الشهر الذي أعقب المجزرة. وقد ضاع معظم الأدلة ذات الفائدة الأكبر بسبب العبث الشديد بموقع المذبحة قبل وصول الفريق، فيما دُفنت جثث الضحايا دون تحليلها من منظور الطب الشرعي. بيد أن الفريق جمع بشأن هذه الجريمة الخطيرة ما يكفي من المعلومات للتوصية بإجراء تحقيق قضائي شامل تقوم حكومة بوروندي، بتعاون كامل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواند، بالدور الريادي فيه على المستوى الوطني، وتتولى زمامه المحكمة الجنائية الدولية، على المستوى الدولي.

ثالثا - المذبحة في سياقها الإقليمي

١٣ - وقعت مجزرة غاتومبا في فترة حرجة من سلسلة المساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى إرساء دعائم الاستقرار والنظام والمؤسسات الديمقراطية بعد ستة أعوام من الحروب في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأحد عشر عاما من الصراع في بوروندي.

١٤ - ففي بوروندي، نص اتفاق أروشا المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٠ على فترة انتقالية تدوم ثلاث سنوات، وقد بدأت هذه الفترة الانتقالية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ومن المقرر أن تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بعد اعتماد دستور جديد وإجراء انتخابات لاختيار حكومة تحكم البلد بعد الفترة الانتقالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وقع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، وهو إحدى جماعتين متمردتين ترفضان إنهاء أعمال القتال، اتفاقا شاملا لوقف إطلاق النار وانضم

للحكومة الانتقالية، تاركا قوات التحرير الوطنية بقيادة أغاتون رواسا وحدها خارج عملية السلام.

١٥ - وظل قائد قوات التحرير الوطنية، أغاتون رواسا، يرفض الانضمام إلى المفاوضات السياسية مع الحكومة الانتقالية، مؤكدا أنه لن يتفاوض إلا مع أصحاب السلطة الحقيقيين أي الدوائر السياسية والعسكرية للتوتسي. وترفض قوات التحرير الوطنية أن تتفاوض في الإطار المحدد في اتفاق أروشا وتدّعي أنها المحاور الوحيد الذي ينبغي أن يُبرم معه اتفاق لتقاسم السلطة.

١٦ - وقوات التحرير الوطنية قوة صغيرة قوامها نحو ١ ٥٠٠ مقاتل تعمل أساسا في بوروندي، لا سيما في مقاطعتي بوجومبورا الريفية وبوبانزا (وكلاهما متخامتان لجمهورية الكونغو الديمقراطية) وضواحي بوجومبورا. ويتيح لها موقعها الاستراتيجي الضغط باستمرار على السكان المدنيين في العاصمة. ولا تزال مرابطة على مسافة قريبة جدا من القوات المسلحة البوروندية وتفضل نصب الكمائن لوحداتها بدلا من الدخول معها في معارك مفتوحة. وقد أضعفت القوات المسلحة البوروندية وقوات المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية - بعد اندماجهما - قوات التحرير الوطنية بشكل كبير جدا في الشهور التي سبقت مجزرة غاتومبا.

١٧ - ووقعت المجزرة في وقت كانت تجري فيه مفاوضات مكثفة بشأن ترتيبات تقاسم السلطة في فترة ما بعد الانتقال، بشأن أحكام دستور جديد، ومواعيد تنظيم انتخابات وطنية. وبالتزامن مع ذلك، كان من المفترض أن تشرع القوات المسلحة البوروندية في إعادة جنودها إلى الثكنات ودمج المقاتلين المتمردين السابقين في صفوفها وقبول نزع أسلحة غالبية جنودها وتسريحهم.

١٨ - وبدأت العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، بمشاركة جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق الشامل الجامع الموقع في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لكن لا تزال هناك قضايا أمنية رئيسية لم تجد طريقها إلى الحل، لا سيما دمج كافة القوات المتحاربة السابقة في جيش وطني جديد تحت اسم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتفكيك الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما المتمردون الروانديون المرابطون في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٩ - ومنذ عام ١٩٩٣، والمنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تعتبر بوتقة للصراعات في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أدت كثافة تدفق اللاجئين من بوروندي ورواندا في التسعينات إلى زيادة زعزعة العلاقات الهشة أصلا بين الطوائف. وكثيرا ما سقط

كونغوليون ناطقون باللغات الرواندية، من قبيل البنيامولنغي في كيفو الجنوبية، ضحايا لجماعات مسلحة بوروندية ورواندية. وقد أيد البنيامولنغي، الذين يستهدفهم سياسيون في كيفو باعتبارهم أجانب لا حق لهم لا في الأرض ولا في مناصب السياسة أو مراكز السلطة، تأييدا واسعا التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي يتولون قيادته والذي دأبت قواته على ارتكاب الفظائع ضد السكان المدنيين في مقاطعتي كيفو. لذلك، أصبح البنيامولنغي العدو الرئيسي للجماعات المسلحة الأهلية المناصرة لكينشاسا التي تحارب التجمع والاحتلال الرواندي في مقاطعتي كيفو والتي تعرف بالماي ماي.

٢٠ - ورغم التوقيع على الاتفاق الشامل الجامع وبدء عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلت كيفو الجنوبية معتركا للعديد من الجماعات المسلحة. ورغم إدماج عناصر الماي ماي الأهلية المتحالفة مع كينشاسا بصورة رسمية في هيكل التسلسل القيادي للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإنها تتصرف أحيانا على ما يبدو بصورة مستقلة. ويتعاون بعضها مع جماعة مسلحة رواندية تسمى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتدعى في أحيان كثيرة القوات المسلحة الرواندية السابقة أو الانتراهاموي، رغم أن غالبيتها العظمى لم تشارك في الإبادة الجماعية التي جرت في رواندا في عام ١٩٩٤. وفي سهول روزيزي، تتفاعل عناصر الماي ماي أيضا مع قوات التحرير الوطنية البوروندية التي تعبر في أحايين كثيرة الحدود للحصول على الإمدادات أو للهروب من الجيش البوروندي. وتسيطر جماعة مسلحة من البنيامولنغي، بقيادة باتريك ماسونزو، وهي جماعة مناوئة لرواندا وللتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وحليفة لكينشاسا، على جزء من سهول روزيزي وهضاب مينمبوي، وقد أُدمجت هذه الجماعة اسميا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢١ - وكانت أزمة بوكافو التي حدثت في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٤ نتاج جملة من العوامل منها عدم إحراز تقدم في العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة التأخر في إصلاح الجيش والإدماج في إطاره. وتبلورت الأزمة شيئا فشيئا منذ شباط/فبراير ٢٠٠٤. إذ أخذت حدة التوتر تشتد بين نائب القائد العسكري لمنطقة كيفو الجنوبية، العقيد جول موتيبوتسي، وقائديه (العميد بروسبر نابيولوا والفريق أول مبوزا ماببي، منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وكلاهما يمثلان العنصر الحكومي السابق) بعد أن تمرد موتيبوتسي، وهو بنيامولنغي موال للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، على قادته واحتفظ بالسيطرة على مئات من الجنود.

٢٢ - واتخذت توترات بوكافو بعدا جديدا في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه عندما قام جون موتيبوتسي، المتحالف مع لوران نكوندا، وهو ضابط آخر منشق عن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، بالاستيلاء على بوكافو بذريعة منع ارتكاب إبادة جماعية ضد السكان البنيامولنغي. واستجابة لضغط دولي، انسحبت أخيرا قوات نكوندا صوب الشمال في ٦ حزيران/يونيه، فيما انسحبت قوات موتيبوتسي جنوبا صوب كامانيولا في ٨ حزيران/يونيه. وفي صباح اليوم التالي، تمكّنت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي زيد قوامها بتعزيزات من الجزء الغربي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، من دخول بوكافو مرة أخرى.

٢٣ - ولدى دخول بوكافو في ٩ حزيران/يونيه، قام جميع الأطراف، بما في ذلك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بأعمال نهب واعتداءات في حق المدنيين واغتصبوا النساء والفتيات أحيانا. وكان السكان المدنيون البنيامولنغي من الفئات الرئيسية المستهدفة بأعمال العنف، مما حدا بهم إلى الهروب من بوكافو وأوفيرا خشية أعمال انتقامية تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضدهم بعد انسحاب نكوندا وموتيبوتسي. وانتهى المطاف بهؤلاء اللاجئين في غاتومبا.

رابعا - مخيم غاتومبا

٢٤ - يقع مركز عبور غاتومبا في الضواحي الغربية لمدينة غاتومبا بمقاطعة بوجومبورا الريفية. ويمتد بين حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية، الواقعة على بعد ٣,٤ كيلومترات إلى الغرب فقط، وعاصمة بوروندي، بوجومبورا، الواقعة على بعد ٢٠ كيلومترا إلى الجنوب الشرقي. وأقرب مدينة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي أوفيرا التي تقع على بعد ٦ كيلومترات إلى الغرب. وتوجد كتيبة مشاة تابعة للقوات المسلحة البوروندية وموقع لقوات الدرك على بعد أقل من كيلومتر واحد شمال شرق مخيم العبور.

٢٥ - وكان الموقع يستخدم منذ عام ١٩٩٦ نقطة لعبور اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية واللاجئين البوروندين العائدين من ذلك البلد، وأحيانا، السكان البورنديين المشردين داخليا. وتم فتحه مرة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ لمواجهة تدفق اللاجئين الكونغوليين من كيفو الجنوبية. وقد نقل معظم هؤلاء اللاجئين إلى مخيم عبور سيشيميه (مقاطعة سيبيتوكي) وحلت محلهم جماعات من العائدين البوروندين من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وضم هذا المرفق ٣١ خيمة قسمت إلى مجموعتين. إذ حل اللاجئون الكونغوليون في مجموعة تتكون من ١٥ خيمة خضراء وحل العائدون البوروندیون في مجموعة تتكون من ١٦ خيمة بيضاء. وفصلت بين المجموعتين مسافة قدرها ٤٠ مترا.

ولم يحط المركز بسياج تنفيذا للسياسة العامة للمفوضية التي تتيح للاجئين أكبر قدر ممكن من حرية التنقل.

٢٦ - وبدأ تدفق اللاجئين من كيفو الجنوبية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بوروندي في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. واجتاز اللاجئون الحدود إلى مقاطعتي بوجومبورا الريفية وسيبيتوكي في بوروندي عبر نهر روزيزي الحدودي. ووصلوا في جماعات مقسمة حسب مناطقهم العرقية والأصلية وأقاموا في ثلاثة مواقع للعبور، منها غاتومبا. وكان يشغل الموقع حينئذ جماعات من العائدين البوروندين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسر مشردة داخليا من جماعات مقاطعة بوجومبورا الريفية المجاورة.

٢٧ - وكان معظم اللاجئين البنيامولنغي في مركز عبور غاتومبا من مدينة أوفيرا. وأشار عدد من المصادر إلى أن المقيمين في المخيم انقسموا بين أنصار لجول موتيبوتسي، العقيد البنيامولنغي القريب من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي شن هجوما على بوكافو في حزيران/يونيه، وأنصار لباتريك ماسونزو، وهو قائد بنيامولنغي لجماعة مسلحة موالية لكنشاسا. بيد أن فريق الأمم المتحدة لم يتمكن من تحديد لا تكوين سكان المخيم وقت وقوع المجزرة ولا ولاءاتهم السياسية.

٢٨ - ولدى وقوع الهجوم، كان مركز عبور غاتومبا يأوي ٤١١ أسرة تتألف من ١ ٧٦٧ فردا من اللاجئين، منهم ٨٢٠ مقيما. وكان العدد المتبقي من السكان متناثرا في جماعة غاتومبا أو في مدينة بوجومبورا. وكانت للوافدين الجدد علاقات وثيقة مع جماعات البنيامولنغي التي استوطنت وقتا طويلا في بوجومبورا، لا سيما الموظفون المدنيون السابقون في أوفيرا[1]. ويأوي مركز العبور أيضا نحو ٣١٧ من العائدين البوروندين من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتنزانيا.

٢٩ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عقد وزير الداخلية البوروندي اجتماعا مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة المنشأة حديثا في بوروندي لمناقشة الإجراءات العاجلة التي ينبغي اتخاذها في ضوء أفواج اللاجئين التي تصل من جمهورية الكونغو الديمقراطية[2]. وفي نهاية الاجتماع، أقرت حكومة بوروندي الحاجة إلى

(١) ظل عدد من البنيامولنغي المنحدرين من جنوب كيفو، ولا سيما من أوفيرا، يقيمون في بوجومبورا سنوات عديدة وظلوا يتنقلون بين بوجومبورا وأوفيرا للعمل.

(٢) خلال الاجتماع، كانت حكومة بوروندي ممثلة بوزراء الداخلية والأمن العام والدفاع وإعادة الإدماج. وكانت الأمم المتحدة ممثلة بالنائب الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام في عملية الأمم المتحدة في بوروندي، ومنسق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

نقل اللاجئين بعيدا عن الحدود وفقا للمبادئ الدولية وأبدت التزامها بموافاة المفوضية بأسماء المواقع المعينة لتنظيم المخيمات الجديدة. وأُقر كذلك أن تعزز حكومة بوروندي الأفراد المدنيين ورجال الدرك بغية المساعدة في إدارة المواقع وحمايتها. واختتم الاجتماع بالتزام الحكومة بتعيين مواقع لنقل اللاجئين في غضون ثلاثة أيام.

٣٠ - وفيما ضغطت المفوضية من أجل نقل اللاجئين، أبدى اللاجئون أنفسهم ممانعة قوية لفكرة نقلهم إلى مخيمات تقع على مسافات أكثر أمنا من الحدود في انتظار قدرتهم على العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما تستقر الأوضاع. وقيل أيضا إن عدة زوار من جمهورية الكونغو الديمقراطية شجعوا اللاجئين على انتظار الإعادة إلى الوطن. ومن بين هؤلاء حاكم كيفو الجنوبية، الذي زار اللاجئين في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وعضو مجلس الشيوخ، الذي زار اللاجئين في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤، ووزير الشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له الذين زاروا اللاجئين يومي ٣١ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر، ونائب رئيس الجمهورية أزاراس روبروا الذي زارهم يومي ١٢ و ١٣ آب/أغسطس والذي التقى بوفد من اللاجئين في فندقه. وظل اللاجئون يمانعون فكرة نقلهم حتى بعد وقوع مجزرة غاتومبا.

٣١ - ووفقا لهذه الاتفاقات، قامت قوة الدرك بزيادة عدد الأفراد في موقع غاتومبا من ٦ إلى ١٠ أفراد. بيد أن الحكومة أخرت تعيين مواقع بديلة أسابيع عديدة رغم ما وجهته إليها المفوضية من تذكيرات متكررة بضرورة الإسراع بعملية النقل ورغم تشديد الجهات الفاعلة الإنسانية على أن قرب المخيم من الحدود ينطوي على مخاطر جمة بالنسبة للاجئين.

٣٢ - ومع استمرار حالة الاضطراب في كيفو الجنوبية، ظلت الشواغل الأمنية مسألة جوهرية. فمنذ منتصف حزيران/يونيه حتى تاريخ وقوع المذبحة، والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة مع السكان الكونغوليين تتلقى بانتظام تقارير عن دخول أفراد مسلحين و/أو جماعات مسلحة إلى بوروندي انطلاقا من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعن وجود أسلحة في مواقع العبور، وعن زيارات قادة محليين من مختلف الفصائل في كيفو الجنوبية، وعن إقدام أشخاص على عبور الحدود بصورة غير قانونية في محاولة للوصول إلى بوروندي، وعن "تنقل" أشخاص بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية[٣].

(٣) ثبت التنقل "حيثة وذهابا" بين أوفيرا وغاتومبا أثناء المهام الأسبوعية التي قام بها موظفو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عبر الحدود في الفترة تموز/يوليه - آب/أغسطس. وأشارت المقابلات التي أجريت مع اللاجئين إلى أنهم يسافرون إلى أوفيرا للتأكد من حال بيوتهم وممتلكاتهم. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/بوروندي، تقارير البعثة، تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٣٣ - وأكدت تقارير أصدرتها سلطات الحدود البوروندية عن الأفراد المسلحين الذين منعوا من عبور الحدود أن الحكومة تطبق تدابير لفصل السكان المدنيين عن الأفراد المسلحين والجماعات المسلحة. لكن إلقاء القبض على عدد من الأفراد المسلحين في موقع عبور كارورامًا في سيبيتوكي، أواخر شهر حزيران/يونيه، وفي مقاطعة بوجومبورا الريفية بعدئذ، يشير إلى وجود ثغرات في إجراءات الفحص على الحدود.

٣٤ - ومن ثوابت مسرح الأحداث منذ مطلع العام وجود جماعات مسلحة كونغولية ورواندية في مقاطعتي سيبيتوكي وبوبانزا على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية[٤]. ففي أوائل تموز/يوليه، دخل نحو ٢٠٠ من المقاتلين المسلحين المنتمين إلى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى مقاطعة سيبيتوكي، في اقتحام للإقليم الرواندي لم تستطع القوات المسلحة البوروندية الحد منه على مدى أيام عديدة[٥]. ومن جهة أخرى، أكدت القوات المسلحة البوروندية وإدارة المقاطعة أن قوات التحرير الوطنية لا تزال نشطة في غابة روكوكو وفي كوميونات مقاطعة بوبانزا المتاخمة لمقاطعة بوجومبورا الريفية، رغم تحسن الوضع نسبيا في الكوميونات الشمالية لمقاطعة بوجومبورا الريفية (بما في ذلك المنطقة المحيطة بغاتومبا).

٣٥ - وأعرب حاكما مقاطعتي سيبيتوكي وبوجومبورا الريفية، بدورهما، عن قلقهما إزاء البيئة الأمنية العامة السائدة في الكوميونات التي يقيم بها اللاجئون إذ اختلط اللاجئون مع السكان المحليين وتركوا المواقع المخصصة لهم. ويشير انخفاض معدل إشغال بعض وحدات الإيواء في غاتومبا، وهو أمر أكدته مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية، إلى أن اللاجئين يتنقلون باستمرار بين الموقع والبلدة المحيطة وبوجومبورا.

٣٦ - وخلال الأسابيع التي سبقت الهجوم، وزعت الحركة الكونغولية للمقاتلين من أجل الديمقراطية بالوسائل السلمية، وهي حركة غير معروفة كثيرا، منشورات تدعو إلى مهاجمة البنيامولنغي. وقد عثر على منشورات محررة بالفرنسية والكيسواهيلي في أوفيرا والسوق المركزي لبوجومبورا. كما عثر على منشور في موقع عبور غاتومبا نفسه. وقيل إن البنيامولنغي لم يأخذوا المنشورات مأخذ الجد وأنهم لم يبلغوا، لدى اكتشاف تداول المنشورات، لا السلطات ولا مفوضية شؤون اللاجئين.

---

(٤) وحدة الأمن التابعة لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة، التقارير الأسبوعية المقدمة إلى فريق إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة، كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه ٢٠٠٤. حدا وجود جماعات مسلحة في هاتين المقاطعتين بفريق إدارة الأمن إلى التوصية بالإبقاء على المرحلة الأمنية الرابعة في مقاطعتي بوبانزا وسيبيتوكي (شباط/فبراير ٢٠٠٤).

(٥) الاجتماع المعقود مع رئيس أركان القوات المسلحة البوروندية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/بوروندي، تموز/يوليه ٢٠٠٤.

٣٧ - ورغم كل هذه المخاوف، لم تتخذ السلطات المدنية البوروندية ولا القوات المسلحة البوروندية ما يلزم من التدابير لكفالة حماية اللاجئين والمدنيين البوروندين في الموقع. وطغت على العمل الحكومي فكرة - عبرت عنها بعض السلطات المدنية والعسكرية البوروندية - مفادها أن الاستقرار سيعاد إلى كيفو الجنوبية وأنه سيتيح للاجئين إمكانية العودة مبكرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية[٦].

خامسا - المجزرة وعواقبها

٣٨ - في يوم الجمعة، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبين الساعة ٢٢/٠٠ والساعة ٢٣/٣٠، تعرض مركز عبور غاتومبا لهجوم دام نحو ٩٠ دقيقة قُتل فيه ١٥٢ لاجئا وجُرح ١٠٦ آخرين وأصبح فيه ثمانية أشخاص في عداد المفقودين[٧]. ويمثل البنيامولنغي وعددهم ١٤٧ شخصا الغالبية العظمى من القتلى والمفقودين.

٣٩ - وُحرقت ١١ خيمة من أصل ١٥ خيمة تأوي اللاجئين الكونغوليين، من بينها ثمانية أتت عليها النيران بشكل كامل و ثلاثة بشكل جزئي. وكانت ثقوب الرصاص بادية في خيام اللاجئين الكونغوليين التي لا تزال منصوبة. و لم يستهدف المهاجمون أيا من الخيام الست عشرة في المجموعة التي تأوي العائدين البوروندين.

٤٠ - وكان معظم القتلى من النساء والأطفال. وأتت النيران على نحو ٥١ جثة فيما لوحظت جروح وحروق ناتجة عن طلقات نارية على باقي الجثث. وتعرض معظم الجرحى لطلقات نارية وتعرض آخرون لحروق. وتعرضت فتاة عمرها ثماني سنوات لضربة ساطور في رأسها.

٤١ - ووصل موظف من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى غاتومبا في الساعة ٧/٠٠ من يوم السبت ١٤ آب/أغسطس ووصل موظف من عملية الأمم المتحدة في بوروندي في الساعة ٩/٠٠، بعد ساعات عديدة من وقوع المجزرة، وبعد نقل المصابين إلى بوجومبورا لتلقي العلاج الطبي. و لم يتم توفير الحماية لموقع المجزرة ولا نُصب سياج حوله وكان العديد من المقيمين الناجين وعمال المعونة والأفراد العسكريين والحكوميين يجولون حول المركز.

---

(٦) الاجتماعان المعقودان مع رئيس أركان القوات المسلحة البوروندية وحاكم مقاطعة بوجومبورا الريفية، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/بوروندي، تموز/يوليه ٢٠٠٤.

(٧) في أعقاب المجزرة مباشرة، لقي ١٤٧ شخصا مصرعهم وأصيب ١١١ آخرون. ومات خمسة أشخاص في وقت لاحق متأثرين بجراحهم.

٤٢ - وقيل بأنه لم يكن في الخدمة، ليلة الهجوم، إلا ستة من رجال الدرك العشرة المنتدبين لمراقبة الأنشطة داخل المركز وتوفير الأمن لتزلائه. وقيل أيضا إن رجال الدرك الستة فروا عندما بدأ الهجوم. ولم تكن معهم أي وسيلة للاتصال.

٤٣ - ولم يحاول على ما يبدو لا الجنود المائة التابعون للقوات المسلحة البوروندية ولا رجال الدرك الثلاثون الذين يزعم أنهم كانوا في الخدمة قرب المركز، الخروج للدفاع عن المخيم لدى بدء عمليات القتل، رغم أن وحدة القوات المسلحة البوروندية قد نبهت فيما يبدو قيادة أركانها العامة عندما بدأ إطلاق النار. ووصلت القوات المسلحة البوروندية وقوات الدرك إلى المكان بعد ساعات من انتهاء الهجوم.

٤٤ - ودُفنت جثامين القتلى في مقبرة جماعية قرب المخيم، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤، دون تحليلها من منظور الطب الشرعي. ووري العديد منها التراب دون تحديد هوية أصحابها.

ألف - ردود الفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٤٥ - أصدرت رئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية بيانا، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أدانت فيه المذبحة بشدة معتبرة إياها ''عملا حقيرا مرتكبا ضد سكان مدنيين كونغوليين''. وطلب الرئيس جوزيف كابيلا العمل على الفور على إنشاء لجنة تحقيق دولية لتحديد المسؤولين عن المجزرة وكفالة معاقبة مرتكبيها.

٤٦ - ونشر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، في ١٤ آب/أغسطس، بيانا مستقلا أدان فيه ما أسماه ''إبادة جماعية مرتكبة ضد اللاجئين الكونغوليين'' في غاتومبا. وزعم التجمع أن سريتين تابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية يقودهما رائد اسمه إيكوفو، وهو نائب العقيد نياكاباكا، قائد منطقة عمليات سهول روزيزي، دخلتا إلى بوروندي، ليلة ١٣ آب/أغسطس، واندمجتا مع قوات التحرير الوطنية لارتكاب المجزرة. وأفاد كذلك أن الهجوم دبره قائد المنطقة العسكرية العاشرة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الفريق أول بودجا مابي، لمنع عودة اللاجئين البنيامولنغي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما إلى بوكافو وأوفيرا. وختم التجمع بيانه بطلب فتح تحقيق دولي يفضي إلى محاكمة المسؤولين في المحكمة الجنائية الدولية واللجوء إلى القوة لنزع أسلحة ''قوات الإبادة'' المتحالفة، بما في ذلك قوات الماي ماي، والانتهاء على وجه السرعة من عملية الاندماج العسكري في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين الأمن على الحدود[٨].

(٨) بيان التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٤٧ - وفور وصول وفد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما إلى مدينة غوما في ١٦ آب/أغسطس، نشر لوران نكوندا بيانا أكد فيه ''أنه لن يرتكب الخطأ نفسه مرتين''، مشيرا إلى أنه وافق على الانسحاب من بوكافو استجابة لضغط دولي. وأوضح أن انسحابه أفضى إلى ''الإبادة الجماعية في غاتومبا'' وأن المجزرة ''تؤكد وجود خطة لإبادة البنيامولنغي'' وأنه سيواصل نضاله من أجل الإطاحة بالحكومة الانتقالية في كينشاسا[٩].

باء - ردود الفعل في بوروندي

٤٨ - في اليوم التالي للمجزرة، أدلى المتحدث باسم قوات التحرير الوطنية بتصريح للصحافة أكد فيه أن منظمته قامت بالهجوم. وكان قد أشار في البداية إلى أن قوات التحرير الوطنية لم تهاجم إلا مواقع الدرك والقوات المسلحة البوروندية الموجودة بالقرب من المخيم. وفي وقت لاحق، أفاد أمين العلاقات الخارجية لقوات التحرير الوطنية في بيان صحفي صدر في ١٥ آب/أغسطس أن قوات التحرير الوطنية هاجمت ''المخيم العسكري'' في غاتومبا، مدعيا أن مخيم اللاجئين يعتبر قاعدة ''القيادة العسكرية للبنيامولنغي''. وأشار البيان إلى أن قوات التحرير الوطنية هاجمت في البداية مراكز القوات المسلحة البوروندية وقوات الدرك وأن أفرادا من القوات المسلحة البوروندية قد فرت إلى مخيم اللاجئين الذي أتى إليه أفراد مسلحون من البنيامولنغي للدفاع عنهم. وأكدت بيانات صحفية أخرى أدلت بها مصادر من قوات التحرير الوطنية في وقت لاحق أن المخيم هوجم إما لوجود أفراد مسلحين به أو لإقدام البنيامولنغي على تقديم الدعم للقوات المسلحة البوروندية. وأخيرا، وبعد مضي ثلاثة أسابيع على الهجوم، أشار مصدر من قوات التحرير الوطنية إلى أن القوات لم تشارك بتاتا في الهجوم وأنها تحملت علنا المسؤولية مقابل الحصول على أسلحة من الجماعة الكونغولية التي كانت وراء عمليات القتل.

٤٩ - ولدى زيارة مخيم غاتومبا في ١٤ آب/أغسطس، أدان الرئيس البوروندي، دوميتين ندايزي، بقوة الهجوم وأنحى باللائمة على قوات التحرير الوطنية التي ''تحاول تبرير جريمتها استنادا إلى اعتبارات عسكرية''. وقال إن بوروندي تعرضت لهجوم على أيدي جماعة مسلحة قدمت من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مضيفا أن العناصر الأولية للتحقيق وشهادات الناجين تشير إلى أن المهاجمين يتحدثون لغات أصلية كونغولية كالكيروندي

(٩) بيان صحفي، مينوفا، ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

ولغات أخرى في المنطقة. وأعرب عن التزام حكومته بالقيام بكل ما بوسعها من أجل إحالة مرتكبي المجزرة إلى العدالة[١٠].

٥٠ - كما أفاد المتحدث باسم القوات المسلحة البوروندية، في مؤتمر صحفي عُقد في ١٤ آب/أغسطس، أن المذبحة تعتبر ''إبادة جماعية ارتكبت ضد التوتسي في منطقة البحيرات الكبرى لأن المعلومات المتاحة تشير إلى أن قوات التحرير الوطنية، اشتركت مع ميليشيا الماي ماي، لمهاجمة المخيم''[١١].

جيم - رد فعل حكومة رواندا

٥١ - أصدرت رواندا بيانا، في ١٤ آب/أغسطس، اتهمت فيه القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالمشاركة في الهجوم إلى جانب قوات التحرير الوطنية وجماعات مسلحة كونغولية، وطلبت إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى المجتمع الدولي نزع أسلحتها بالقوة. وأضاف وزير الخارجية الرواندي، تشارلز موريغاندي، أنه ''في حال عدم اتخاذهما لأي إجراء، فإن رواندا سترد بنفسها باتخاذ جملة من التدابير منها، عند الضرورة، محاربة المتمردين الهوتو داخل أراضي الكونغو''[١٢].

دال - التداعيات السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥٢ - أدت مذبحة غاتومبا التي ارتكبت، بعد شهرين فقط من حدوث أزمة بوكافو، إلى حدوث سلسلة من الصدمات هزت أرجاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وجعلت العملية الانتقالية في خطر كبير. ووقعت المذبحة بعد ساعات من التقاء أزرياس روبروا، نائب الرئيس البنيامولنغي الأصل الذي يمثل عنصر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في الحكومة الانتقالية، بممثلي اللاجئين في مركز عبور غاتومبا في بوجومبورا. وكان نائب الرئيس روبروا يقوم بزيارة رسمية لبوروندي لتشجيع اللاجئين البنيامولنغي على العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٣ - وقد أعرب السيد روبروا عن استيائه من الهجوم الذي وقع ساعات بعد التقائه باللاجئين المقيمين في غاتومبا. ففي خطاب مؤثر أدلى به أثناء دفن القتلى، أوضح بتفصيل الأسباب التي حملته على الاعتقاد بأن المجزرة عمل يندرج في نطاق الإبادة. وفيما دعا إلى

(١٠) كالة الأنباء الفرنسية، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١١) رويترز، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

(١٢) أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، ١٥آب/أغسطس ٢٠٠٤.

إجراء تحقيق دولي، أكد مجددا ادعاءه بأن مرتكبي المجزرة بوروندیون ورواندیون وكونغوليون. كما وعد الناجين بأنهم سيعودون إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، باستخدام القوة إن لزم الأمر. كما قدم تقييما سلبيا للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مؤكدا أنها قد انهارت وأن المصالحة قد فشلت وأن الأمن لم يستعد وأن التوقف لفترة أمر ضروري لتحديد سبل العلاج. وبعد ذلك، غادر إلى غوما، معقل التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما وعاصمة كيفو الشمالية حيث أعلن من جانب واحد أسبوع حداد وطني.

٥٤ - وبعد أسبوع من تصاعد حدة التوتر، أعلن السيد روبروا من غوما، في ٢٣ آب/أغسطس، أن التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما قد أوقف مشاركته في المؤسسات الانتقالية، بيد أن عملية الوقف هذه لم تكن موضع دعم من جميع وزراء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وأعضاء البرلمان، وظلت ذات طابع مؤقت. وتحت ضغوط وطنية ودولية قوية، عاد وزراء التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، وأعضاء البرلمان إلى كينشاسا بحلول ٢٩ آب/أغسطس، ووافقوا على استئناف المشاركة في المؤسسات الانتقالية، شريطة أن يتم إجراء تقييم لأداء الحكومة الانتقالية.

٥٥ - وقد أدى الانشقاق السياسي الذي أسفرت عنه المجزرة، ليس داخل الحكومة الانتقالية والبرلمان فحسب، بل في الرأي العام أيضا، إلى جعل تبني عملية انتقالية شاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمرا أشد عسرا. ووجد فصيل رواندافون التابع للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما الذي كان يشكك في شرعية السلطة الانتقالية، استنادا إلى إخفاقها في منع وقوع المجزرة، نفسه معزولا عن بقية عناصر الحزب، والبلد. ونتيجة لذلك، فإن نائب الرئيس، روبروا، قد تصادفه مصاعب أكبر حجما في دفاعه عن خطة التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في المؤسسات الانتقالية. ويمكن لهذا التطور أن يقوض من فرص تنفيذ الاتفاق العام والجامع بشكل يتسم بالمصداقية. وقد تمكنت عناصر قوات رواندافون المتطرفة، التي تُحاجُّ بأن اتفاقات السلام قد انتُهكت، وأن الخيار الوحيد يتمثل في العودة إلى الصراع المسلح، من الجهر بأصواتها، مشكلة بذلك تهديدا آخر لعملية الانتقال.

٥٦ - وقد عرّضت مجزرة غاتومبا للخطر أيضا الجهود المبذولة لتحقيق مصالحة حقيقية، تساعد على إيجاد مناخ لانتخابات عامة حرة ونزيهة. وكانت المجزرة هي آخر ما وقع في سلسلة من أعمال القتل التي يبدو أنها تستهدف طائفة البنيامولينغي. وكما هو الحال بالنسبة للمجازر السابقة في المنطقة (بما في ذلك تلك التي استهدفت المدنيين الكونغوليين من غير

جماعة التوتسي)، فإنها لم تحظ بأي اهتمام ملحوظ من الهيئة القضائية الكونغولية. وبالمثل، لم توجه التهم إلى أي من مسؤولي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أو مقاتلي اونكوندا وموتيبوتسي، بارتكاب جرائم قتل لأفراد طائفة البنيامولينغي والمدنيين الكونغوليين من غير التوتسي، أثناء أزمة بوكافو.

هاء - التداعيات السياسية في بوروندي

٥٧ - كان لمجزرة غاتومبا تداعياتها على العملية الانتقالية في بوروندي، وكذا على علاقات بوروندي مع جيرانها، لا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أدانت الحكومات الإقليمية التي اجتمعت في دار السلام، في آب/أغسطس، الهجوم، وأعلنت أن قوات التحرير الوطنية هي منظمة إرهابية، وطلبت إلى الاتحاد الأفريقي، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دعم وجهة النظر هذه. وقد أوقفت عملية الأمم المتحدة في بوروندي المناقشات المتعلقة بالعملية الانتقالية مع قيادة قوات التحرير الوطنية. وفي أعقاب المجزرة، يبدو أن القوات المسلحة البوروندية اتخذت مواقف عسكرية أكثر عدائية ضد وحدات قوات التحرير الوطنية في الميدان. وفي الوقت الذي تظل فيه دوافع قوات التحرير الوطنية لإعلان مسؤوليتها عن المجزرة غير واضحة، فإن النتائج العملية لهذا الاعتراف تمثلت في مزيد من العزل لهذه المجموعة في بوروندي وفي المنطقة.

٥٨ - ومنذ ارتكاب المجزرة، استغلت جماعات التوتسي المتشددة، التي لم تقبل بصيغة تقاسم السلطة، التي اتفق عليها في بريتوريا، في حزيران/يونيه، الهجوم للإصرار على تعزيز دور الأحزاب التي يهيمن عليها التوتسي في المؤسسات الحكومية في المرحلة التالية للانتقال. وقد حالت هذه المطالب دون التوصل إلى إبرام اتفاق لتقاسم السلطة بين جميع المجموعات البوروندية، يمهد الطريق لتبني دستور في مرحلة ما بعد الانتقال، وإجراء انتخابات لحكومة في مرحلة ما بعد الانتقال.

٥٩ - وبالمثل، فإن كبار القادة في القوات المسلحة البوروندية، عبروا عن رفضهم للمضي قدما في عملية دمج المقاتلين المتمردين السابقين في الجيش، وإعادة قواتهم إلى الثكنات، تمهيدا للشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي دعي إليها في اتفاق أروشا. وتتوقف الخطوة النهائية في العملية الانتقالية، وتنظيم وتنفيذ الانتخابات لحكومة في المرحلة التالية للانتقال، على وجود بيئة انتخابية مأمونة، وهو ما يتوقف بدوره على حصر المقاتلين المتمردين في مناطق محددة، وعودة القوات المسلحة البوروندية إلى ثكناتها.

٦٠ - وفضلا عن ذلك، أعلن رئيس أركان القوات المسلحة البوروندية، الجنرال جيرمين نيويانكانا، أن القوات المسلحة البوروندية لا تستبعد إمكانية قيام هجوم في جمهورية الكونغو

الديمقراطية، بالتعاون مع رواندا، لحماية حدودها من هجمات يشنها ''تحالف القوى السلبية''، الذي يتكون من قوات التحرير الوطنية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقطاع من الجيش الكونغولي[١٣].

سادسا - التحقيقات التي أجرتها عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والنتائج التي توصلا إليها

٦١ - واجه فريق التحقيق التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ البداية، طائفة من المصاعب، خارجة عن إرادته، حدت من قدرته على جمع وتحليل معلومات حاسمة الأهمية لتحديد العناصر المسؤولة. ولم تخطر البعثتان بأحداث المجزرة إلا بعد عدة ساعات من انتهائها: فقد علمت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمجزرة في ساعات الصباح الأولى، وعلمت بها عملية الأمم المتحدة في بوروندي، في الساعة ٧/٠٠، من يوم ١٤ آب/أغسطس. ولم تتمكن البعثتان من اتخاذ أي إجراءات أثناء فترة الليل. ولم يتمكن فريق التحقيق من التعرف بدقة على طبيعة ما حدث في الموقع، منذ وقت انتهاء المجزرة وحتى وصول مسؤولي الأمم المتحدة إلى الموقع، باستثناء أن أفرادا من القوات المسلحة البوروندية، بمساعدة قوات الدرك، قاموا في الساعات التالية للهجوم بنقل المصابين إلى المستشفيات في العاصمة.

٦٢ - ثانيا، فإنه عند وصول مسؤولي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، كانت يد العبث قد لحقت بأية أدلة متبقية في الموقع. فلم تقم السلطات البوروندية بتسييج المنطقة لحماية الأدلة، وكانت هناك أعداد كبيرة من الناجين، وأقارب الذين قُتلوا، وأفراد السلطات الحكومية، وآخرون، يمشون على بقايا المخيم. وتعذر العثور في الموقع على أي دليل مادي يمكن أن يفضي إلى تحديد هوية المعتدين. ولم يتمكن فريق التحقيق من اكتشاف أية إصابات لحقت بالمعتدين، أو أفراد الجيش البوروندي، أو أفراد الدرك.

٦٣ - ثالثا، دُفنت جثث الضحايا دون إجراء أي نوع من التحقيق من منظور الطب الشرعي.

(١٣) وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

٦٤ - رابعا، فإن شهادات الناجين قد تباينت بشكل كبير، كما كانت متناقضة أحيانا. واتسمت إفادات بعض الشهود بعدم اتساقها، وتغيرت أثناء إجراء مقابلات مختلفة. وفي حين أن ذلك قد يعود إلى ما عانوه من صدمات، فيمكن أيضا أن يُعزى إلى الخوف من الانتقام، أو إلى نفوذ الولاءات السياسية والإثنية، نظرا لما يحتمل وقوعه من آثار سياسية واسعة النطاق للمجزرة. وربما كان للتصريحات التي أدلى بها القادة السياسيون، وقادة المجتمعات المحلية، تأثير على الإفادات اللاحقة للشهود والناجين.

٦٥ - وأخيرا، فإن السلطات البوروندية، لم توفر، حتى الآن، لفريق التحقيق المعلومات التي يمكن أن توضح سبب عدم صدور رد من السلطات العسكرية والمدنية على ما حدث - فعلى سبيل المثال، لم تتمكن السلطات العسكرية من تقديم أي دليل مادي ذي أهمية يبين أن موقعها في غاتومبا قد هوجم - أو إعطاء دليل يدعم مزاعم مسؤولي الحكومة البوروندية بأن مجموعات كونغولية كانت وراء أعمال القتل.

ألف - تجميع وقائع الهجوم

٦٦ - تشير إفادات الشهود التي جُمعت في موقع المجزرة إلى أن الهجوم قد بدأ عند الساعة ٢٢/٠٠، أو بعد ذلك بوقت قصير، يوم ١٣ آب/أغسطس، واستمر لمدة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ دقيقة.

٦٧ - وذكر الناجون من المجزرة بأن العلامة الأولى على وقوع هجوم وشيك تمثلت في أصوات قرع الطبول المقترنة بالترانيم الدينية. وذكر عدة أشخاص أنهم سمعوا صوت صفارة والجهر بإعطاء أمر، قبل بدء الهجوم.

٦٨ - وذُكر أن المهاجمين كانوا "عديدين"، وأنه كان من بينهم رجال ونساء وأطفال مسلحون. وذُكر أن بعضهم كان يرتدي أزياء عسكرية، إما بشكل كامل أو جزئي، في حين كان يرتدي البعض الآخر أزياء مدنية. وتختلف بشكل كبير التقديرات التي يعطيها المراقبون لعدد مرتكبي الهجوم. وذكر شخص مشتبه به، قبضت عليه القوات المسلحة البوروندية يدعي أنه قد شارك في الهجوم، رقما يتراوح بين ٩٠ و ١٢٠ شخصا. بيد أن موثوقية شهادة هذا الشخص قد شُكك فيها، نظرا لأنه ذكر لفريق التحقيق روايات متباينة للهجوم، في مقابلات مختلفة. وقدرت القوات المسلحة البوروندية العدد الإجمالي للمهاجمين بـ ٦٠٠ مهاجم. ويدعي بعض الشهود أن عدد المهاجمين كان ٢٠٠ شخص. وخلص العنصر العسكري لفريق التحقيق إلى استحالة تحديد الرقم الفعلي، من روايات الشهود، بيد أنه في ضوء التقديرات المستقاة من تنفيذ العملية، والمدة التي استغرقتها، يحتمل أن عدد المهاجمين قد تراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ مهاجم.

٦٩ - وذكر جميع الذين أجريت معهم مقابلات، بمن فيهم اللاجئون الذين تمكنوا من الفرار، والعائدون من البوروندیون، في الخيام الموجودة في الجانب المقابل للمنطقة التي هوجمت، أن المهاجمين كانوا يتحدثون عدة لغات مختلفة، بما فيها لغات كيروندي، وكينيارواندا، ولينغالا، وكيسواهيلي، وكيفوليرو. ولما كانت اللغات الثلاث الأخيرة يُتحدث بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد استنتج الناجون والشهود أن مرتكبي الهجوم هم من أصول كونغولية[١٤]. وهناك ترابط وثيق بين اللغتين الأوليين، اللتين يتحدث بهما في بوروندي ورواندا، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويصعب تحديد الفوارق فيما بينها، في ظل ظروف هجوم مسلح وقع تحت جنح الليل.

٧٠ - وذكر الشهود أن هتافات بالشعارات التي يشيع استخدامها لدى قوات التحرير الوطنية، قد هُتف بها، أثناء الهجوم، بلغة كيروندي، وهي اللغة الرئيسية لبوروندي. وكان من بين هذه الشعارات "نحن جنود الله"، و "سنبيد التوتسي عن آخرهم في منطقة وسط أفريقيا"، و "اقتلوا هؤلاء الكلاب، هؤلاء التوتسي"، و "اليوم ستُقتلون جميعا أيها التوتسي، سواء كنتم روانديين أو كونغوليين أو بوروندیين".

٧١ - وذُكر أن المهاجمين أيضا كانوا يترنمون أو يهتفون بشعارات أخرى من قبيل "فلتسقط جماعة البنيامولينغي" و "لا بد أن نبيد جماعة البنيامولينغي، ولا نريد لهم أن يعودوا إلى الكونغو".

٧٢ - واستنادا إلى شهادات الناجين، وخطوط إطلاق النار، ومسارات ما أطلق من خرطوش، قدر فريق التحقيق أن المهاجمين شكلوا أولا خطا لإطلاق النار على بعد حوالي ٧٠ إلى ٨٠ مترا، شمال غرب مجموعة الخيام الخضراء، التي تؤوي اللاجئين من جماعة البنيامولينغي، أطلقوا منها العيارات الأولى على مآوي اللاجئين الكونغوليين. ويبدو أنهم اقتربوا بعدئذ من الخيام، مطلقين النار بشكل عشوائي على كل الهياكل المقامة من المدخل، ثم تحركوا إلى الداخل لقتل ما تبقى من الناجين، وإحراقهم. وقد عُثر على العديد من عبوات الرصاص الفارغة عند مدخل كل خيمة، بالإضافة إلى ممر مجاز المدخل الرئيسي داخل الخيام، وفي الممرات المجاورة.

(١٤) تتسم المنطقة الحدودية الفاصلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بسهولة النفاذ منها، وتتحدث الجماعات الإثنية المختلفة في هذه المناطق لغات محلية إثنية مشتركة. وفي الماضي، كان بعض المقاتلين الذين هاجموا مدنيين كونغوليين يتحدثون أحيانا بلغة كينيارواندا لتضليل الضحايا، وإيهامهم بأنهم من جماعة "انتيراهاموي" الرواندية.

٧٣ - وعثر المحققون على جثث عديدة للضحايا في مداخل الخيام، وحولها. وكانت آثار جروح الرصاص واضحة في بعضها، في حين أن بعض الجثث الأخرى كانت محترقة بشكل يجعل التعرف عليها مستحيلا. وقد جُمعت هذه الجثث معا، وقام العاملون في مجال المساعدات الإنسانية، الموجودون في الموقع، بعدِّها.

٧٤ - وقد أتت النيران بشكل كامل على ثماني خيام، وكانت هناك ثلاثة خيام أخرى تضررت جزئيا. وكان قد تم قبل أيام قليلة توزيع مواد قابلة للاشتعال، بما في ذلك زيت الطبخ، على اللاجئين، وربما ساهم ذلك في حجم ما وقع من ضرر. وكانت آثار ثقوب الرصاص واضحة على جوانب الخيام التي لم تحترق بشكل كامل. وظهرت أيضا على الخيام الخمس التي لم تأت عليها النيران آثار الرصاص. وقد تمزقت جوانب بعض الخيام، ويبدو أن ذلك وقع جراء محاولة اللاجئين الفرار.

٧٥ - ولم يلحق أي ضرر بجانب المخيم الذي يؤوي العائدين البوروندين، في الهجوم. وفر أفراد البنيامولينغي الذين كانوا يشتركون في المأوى مع البوروندين دون أن يصابوا بأذى وكان من رأي العائدين البوروندين الذين أجريت معهم مقابلات أن المهاجمين استهدفوا عمدا اللاجئين من البنيامولينغي. وذكروا أن المهاجمين طلبوا إلى العائدين أن يحافظوا على هدوئهم، ويبقوا داخل خيامهم، ووعدوا أنهم لن يمسوهم بسوء. وذكروا أيضا أن المهاجمين قالوا بصوت عالٍ إنهم سيطلقون النار على الخيام الخضراء، أي التي تؤوي أفراد جماعة البنيامولينغي.

٧٦ - وإثر الهجوم، انسحب المعتدون دون ترك أي آثار فيما يبدو. وذكر بعض الشهود أن مجموعة من المهاجمين غادرت المخيم في اتجاه جمهورية الكونغو الديمقراطية (إلى جهة الغرب) نحو روسيسي (كليبا)، مقتادين ستة لاجئين معهم. وذُكر أن مجموعة أخرى من المهاجمين توجهت نحو بحيرة تنجانيقا (إلى الجنوب). بيد أن شهادة الشخص الذي ادعى أنه شارك في المجزرة، وقُبض عليه لاحقا، تعارض وجهة النظر هذه، إذ ذكر أن المهاجمين لم يأخذوا أحدا معهم، لكنهم قتلوا ثلاثة أشخاص خارج مخيم العبور، في طريقهم إلى المغادرة.

٧٧ - ولم يعثر على دليل يتعلق بدخول المهاجمين، أو انسحابهم، خلال عملية المسح التي شملت مساحة نصف قطرها ٢ كيلومتر حول مخيم غاتومبا، والتي أجرتها العناصر العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي يوم ٢٢ آب/أغسطس. بيد أن عملية المسح ليست قطعية في استنتاجاتها، إذ أن منطقة الحدود توجد بها ثغرات كثيرة يمكن التسرب منها، وغير محروسة في معظم أجزائها، كما أن خصائصها الطبيعية تسمح للأفراد بالعبور بيسر دون أن

تلاحظهم السلطات على أي من الجانبين. وزار فريق التحقيق كليبا، وهي نقطة الدخول على جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يدعي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما أن مرتكبي المجزرة قد عبروا من خلالها. وأنكرت السلطات العسكرية، في مخافر كيليبا الحدودية الكونغولية والبوروندية، على حد سواء، أنها قد رأت أو سمعت أية حركة في ليلة وقوع المجزرة. وأخبر قائد منطقة أوفيرا التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الفريق بأن تحقيقه في حالات عبور الحدود التي يُدعى وقوعها من قبل بعض المهاجمين قبل وبعد المجزرة، في نقطتي التفتيش في كليبا وغاتومبا كلتيهما، لم يسفر عن العثور على أية أدلة تشير إلى وقوع حالات عبور أثناء تلك الليلة.

٧٨ - ولم يبلغ عن وقوع أية خسائر، أو إصابات بين صفوف المهاجمين. ورفض مسؤولو المستشفيات في منطقة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية قيام أعضاء الفريق بالبحث في تلك المستشفيات لتحديد ما إذا تم إثر وقوع المجزرة استقبال أي أشخاص لحقتهم إصابات جراء المشاركة في المعركة، ولو أن بعض التحقيقات غير الرسمية في نفس المستشفيات لم تفلح في تحديد أي مرضى يحتمل أن لهم علاقة بالمجزرة.

باء - استجابة المسؤولين العسكريين ومسؤولي قوة الدرك والمسؤولين الإداريين في بوروندي

٧٩ - لم يهب للدفاع عن المخيم الجنود المائة التابعون للقوات المسلحة البوروندية، ولا أفراد الدرك، البالغ عددهم ٣٠ فردا، المتمركزون على مسافة أقل من كيلومتر واحد شمال شرق مخيم العبور في غاتومبا، على الرغم من أن سرية تابعة للقوات المسلحة البوروندية ذُكر أنها قد نبهت قيادة أركانها العامة عند بدء الهجوم. ووصل أفراد القوات المسلحة البوروندية وقوة الدرك إلى الموقع بعد انقضاء عدة ساعات من وقوع الهجوم.

٨٠ - وذكر أيضا أن السلطات الإدارية قد أبلغها أيضا بوقوع الهجوم ممثلها في غاتومبا، أثناء وقوع المجزرة. ولم تُعطَ أية تعليمات فيما يبدو للاستجابة، وقامت السلطات المدنية بزيارة موقع المجزرة للمرة الأولى في الساعات الأولى لصباح ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وقدمت العون إلى وكالات المساعدة الدولية في نقل الجرحى إلى بوجومبورا.

٨١ - ولم تصل أية تعزيزات من بوجومبورا، أو مواقع أخرى، لمساعدة اللاجئين، أو لتقديم العون إلى أفراد القوات المسلحة البوروندية أو قوة الدرك في غاتومبا.

٨٢ - ووفقا لما جاء في رواية السلطات العسكرية، فإن مجموعة من المهاجمين أحاطت بالمخيم العسكري، وأخرى بمخيم قوة الدرك، لمنع أية جهود قد تبذل لإنقاذ اللاجئين. وقد

قيل بأن المهاجمين، الذين يدعى أنهم كانوا مسلحين بالبنادق والقنابل اليدوية، بل وحتى بوسائل إطلاق الصواريخ، كانوا مرابطين في المداخل المختلفة للمعسكرات، ومنعوا الجنود وأفراد قوة الدرك من التدخل.

٨٣ - وبعد انقضاء أربعة أيام من المجزرة، عرضت القوات المسلحة البوروندية على عملية الأمم المتحدة في بوروندي خراطيش الرصاص الفارغة، التي كان يُدعى أنه قد عثر عليها على مسافة ٢٣٠ مترا تقريبا أمام ثكنات القوات المسلحة البوروندية في غاتومبا، دعما لادعائها بأن معسكرات القوات المسلحة البوروندية وقوة الدرك، تعرضت لإطلاق النار بشكل متزامن أثناء الهجوم على مركز العبور. ووفقا لما ذكرته السلطات البوروندية، فإن الخراطيش الفارغة التي خلفها المهاجمون بقرب المكان الذي كانت فيه ثكنات قوة الدرك، قد أخذها الأطفال في تلك المنطقة.

٨٤ - بيد أن فريق التحقيق لم يتمكن من التثبت من صحة هذه الإفادة. وثمة صف من الأشجار والنباتات الكثيفة يحجب رؤية ثكنات القوات المسلحة البوروندية من المكان الذي يدعى أن المهاجمين أطلقوا منه النار. وبحسب تقدير الأعضاء العسكريين في فريق التحقيق، فإنه لو أراد المهاجمون القيام بعملية "مباغتة" كبيرة، لما قاموا بها من ذلك الموقع. وبالتالي فقد كان من رأي الفريق أن الهجمات التي ادُعي القيام بها ضد السرية التابعة للقوات المسلحة البوروندية، وثكنات قوة الدرك، مستبعدة من وجهة نظر عسكرية. وكانت تساور الفريق شكوك أيضا في أن يكون هجوم من هذا القبيل قد استطاع إعاقة القوات المسلحة البوروندية عن القيام برد فعل. ولا يوجد دليل على أن أيا من الجنود المائة التابعين للقوات المسلحة البوروندية، أو أفراد قوة الدرك الثلاثين، في الثكنات، قد قاموا برد إطلاق النار على المهاجمين. ولم يسمح لفريق التحقيق بالدخول إلى مجمعي الثكنات حتى يتسنى له التحقق من وقوع أية أضرار مادية جراء الهجوم المزعوم.

٨٥ - وفيما يخص أمن المخيم، فإن ستة فقط من أفراد قوة الدرك العشرة الذين يحرسون المخيم عادة كانوا حاضرين فيما يبدو ليلة ١٣ آب/أغسطس. وعند إجراء مقابلات معهم، زعموا أنهم قد أطلقوا الطلقات الأولى في اتجاه المهاجمين، وأنهم قد أطلقوا جميع ما كان معهم من رصاصات، قبل هروبهم للاختباء في الجانب الآخر من الطريق. ولم تكن معهم أية وسائل اتصالات. ولم يتمكن الفريق من التحقق من روايتهم للأحداث.

جيم - ادعاءات التورط في الهجوم

الادعاءات المتعلقة بمشاركة قوات التحرير الوطنية

٨٦ - خلص فريق التحقيق إلى أن ما يتوافر من أدلة يشير إلى دعم الادعاء بأن قوات التحرير الوطنية شاركت في الهجوم. وقد سارعت هذه المنظمة إلى الاعتراف بمسؤوليتها عن العمل، كما أن جوانب من أسلوب الهجوم، كما ذكر الشهود، لا سيما الترنم بأهازيج دينية، تتسق مع ممارسات قوات التحرير الوطنية؛ كما أن حالات القتل وقعت في منطقة لا تزال فيها قوات التحرير الوطنية نشطة.

٨٧ - بيد أنه إذا ما كانت قوات التحرير الوطنية قد شاركت فعلا في الهجوم، فإن ما يتوفر من أدلة يشير إلى أنها لم تنظم هذا الهجوم وتنفذه بمفردها. فوصف قوات التحرير الوطنية للأحداث السابقة للمجزرة، ولدورها في العملية كان مضطربا، كما تغير في جوانب مهمة على امتداد الأسابيع التي تلت أحداث القتل. وإن ما يتوفر من معلومات حول الهجوم، لا سيما الروايات التي تتسم بالموثوقية حول سماع لغات مختلفة تحدث بها المهاجمون، يشير إلى مشاركة مجموعات أخرى.

٨٨ - وفضلا عن ذلك، فإن دوافع قوات التحرير الوطنية لمهاجمة جماعة البنيامولينغي، وهي جماعة لم تستهدفها هذه المنظمة المتمردة في السابق، تظل متسمة بالغموض. وتذهب إحدى النظريات إلى أن التصريحات العلنية للمجموعة عن مسؤوليتها يمكن أن تكون انعكاسا لاستراتيجية تهدف إلى تقويض عملية السلام، التي تهدد بتنحية المنظمة، وقادتها، كأطراف سياسية فاعلة، مع إظهار وجود قدرة متبقية لدى المنظمة للقيام بعمليات عسكرية. ولم يتمكن فريق الأمم المتحدة من التحقق من هذه الفرضية.

الادعاءات المتعلقة بتورط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

٨٩ - بُعيد الهجوم، وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، أصدر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما بيانا في كينشاسا، وقع عليه أمينه العام، والنائب الأول للرئيس، وادعى التجمع أن السريتين التابعتين للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بقيادة الرائد إيكوفو، انضمتا إلى قوات التحرير الوطنية للقيام بالمجزرة لمنع اللاجئين المؤيدين للتجمع من العودة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنكر قائد مقاطعة أوفيرا العسكرية، الذي أجرى معه فريق الأمم المتحدة مقابلة بشأن التورط المزعوم لإيكوفو، أن يكون قد شارك فيها. وفي المساء السابق للمقابلة، كان الرائد أوكوفو قد تعرض لإصابة شديدة بسبب إطلاق النار عليه في الجزء السفلي من بطنه بعيار AK-47. وادعى قائد المقاطعة أن بندقية أحد حراسه قد

انطلق منها العيار عرضا. وحقق فريق الأمم المتحدة في الأمر إلى الحد الممكن، لكنه لم يتلق إذنا يسمح باستجواب إيكوفو، الذي يُدّعى أنه لا يزال يتماثل للشفاء من إصابته في مستشفى بوكافو.

الادعاءات المتعلقة بتورط عناصر من الماي - ماي

٩٠ - وردت إلى فريق التحقيق ادعاءات بأن مجموعات سياسية وعسكرية مختلفة مقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أو رواندا، أو متحالفة مع سلطات هذين البلدين، كانت وراء المجزرة. وأشار البعض إلى وجود تورط لمقاتلي ماي - ماي، مثل مجموعة بافوليرو، التابعة للعقيدين نياكاباكا وكايمبا، التي قاتلت في السابق ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ولديها مشاعر عدائية قوية تجاه رواندا. وتنظر هذه العناصر إلى جماعة البنيامولينغي التابعة للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، باعتبارها ''طابورا خامسا'' يعمل على تحقيق مصالح رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ويرفض قبولهم باعتبارهم مواطنين كونغوليين.

٩١ - ومنذ انتفاضة باتريك ماسونزو ضد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما، ورواندا، في شباط/فبراير ٢٠٠٢، كانت مجموعات ماي - ماي من منطقة روزيزي قد توصلت إلى نوع من التعايش مع الضابط السابق في الجيش الوطني الرواندي، والقائد السياسي لجماعة مونيا مولينغ. وقد قاتلوا معا من أجل استعادة أوفيرا من التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بعد انسحاب قوات الدفاع الرواندية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما قاتلوا معا في الآونة القريبة في كاماينويلا ضد قوات مويتبوتسي، ونظرا لعدم تمتع مجموعات ماي - ماي بالتدريب العسكري المحترف، فإنه ليس من المرجح أن أيا من هذه القوات كانت تمتلك القدرات العملياتية لتنظيم عملية عسكرية مشتركة محكمة التنظيم، مع قوات التحرير الوطنية، وقيادتها، ثم تنفيذها، تحت جنح الليل، دون ترك دليل على دخولها وخروجها. ولا يشهد السجل العسكري لمجموعات ماي - ماي، في سهول روزيزي، بأنها كانت في أي وقت من الأوقات قوة عسكرية جيدة التنظيم أو التركيز أو الكفاءة أو الانضباط. بيد أن إمكانية مشاركة عناصر فردية من الماي - ماي، انتقيت بشكل خاص، في المجزرة، أمر لا يمكن استبعاده.

٩٢ - وفي ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤، سلمت القوات المسلحة البوروندية رسالة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ادعت هذه القوات بأنها قد اعترضت سبيلها، وادعت أنها تثبت وجود علاقة بين قوات التحرير الوطنية، ومجموعات ماي - ماي. ووزعت القوات المسلحة البوروندية أيضا نسخا من الرسالة على عملية الأمم المتحدة في

بوروندي والصحافة الدولية. وهذه الرسالة، التي يزعم أنها موجهة من مجموعة تابعة للماي - ماي، تدعى ''القوات المسلحة الشعبية''، إلى قوات التحرير الوطنية ترد بها تفاصيل عن أعداد القوات التي يُدعى أن مجموعة ماي - ماي قد جندتها في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، كما تشير إلى إرسال كمية من الذخيرة من طرف هذه المجموعة إلى قوات التحرير الوطنية. وفي ضوء ما قامت به بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من تحليل، خلصت إلى أن هذه الرسالة مزيفة، وأنها قد أُعدت، في أغلب الظن، لتجريم مجموعة ماي - ماي[١٥] وتشير الرسالة أيضا إلى الحركة الكونغولية للمقاتلين من أجل الديمقراطية بالوسائل السلمية، وقد أصدرت هذه الحركة مقالة تحض على الكراهية الإثنية، في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بيد أن مصداقية هذه المقالة كانت هي أيضا موضع شك.

الادعاءات بوجود تورط للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا

٩٣ - تمثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أكبر تجمع مسلح لجماعة الهوتو الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتكون هذه القوات من وحدات تابعة لـ ''جيش تحرير رواندا'' السابق، والمقاتلين الروانديين المتمركزين في كيفوس، وبعضهم من العناصر السابقة في القوات المسلحة الرواندية و/أو مجموعة إنتراهاموي، وجيش تحرير رواندا الثاني، والمقاتلين الروانديين، الذين قاتلوا جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة الكنغولية في حرب الكونغو الثانية التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٨. وقد شُكلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في سنة ٢٠٠١، وهي تمثل الجناح المسلح لمجموعة تعيش قياداتها السياسية في المنفى في أوروبا.

٩٤ - وتعارض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نظام الرئيس بول كاغامي في رواندا، وتطالب بتنظيم ''حوار فيما بين الأطراف الرواندية'' بهدف التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق لتقاسم السلطة، مع الجبهة الوطنية الرواندية الحاكمة. وتنظم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا عمليات عسكرية من أجل زعزعة الاستقرار في رواندا، وذلك من قواعدها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لفرض التوصل إلى هذه المفاوضات بالقوة. وعلى الرغم من أن البيان العام لهذه القوات يعلن تمسكه بعملية المصالحة والتنمية، فإن أساليب الخطاب التي

(١٥) كتب هذه الرسالة ''العقيد دنيا أوتشي''، وهو ليس من عناصر الماي - ماي، بل إنه في الواقع مدني من جماعة بيمبي، من روزنيجا، إقليم فيزي. ولا تحمل الأرقام المتسلسلة للجنود المذكورة في الرسالة السمة الكونغولية. ولا وجود ''للقوات المسلحة الشعبية''؛ وربما وقع خلط مع اسم ''قوات الدفاع الذاتي الشعبية'' السابقة التابعة للجنرال دنيا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتذكر الرسالة ''منطقة فيزي''؛ في حين أن أي كونغولي يدرك أن فيزي ليست منطقة، بل إقليما في واقع الأمر.

يتبناها ضباط القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تشوهها بشكل كبير تفسيرات للسياسات المتبعة في رواندا، تتسم بطابعها المناهض لجماعة التوتسي، وتروج لتفسيرات تدعو إلى إعادة النظر في أحداث الإبادة الجماعية التي شهدتها سنة ١٩٩٤.

٩٥ - وظلت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا مركزة على هدفها لاستعادة السلطة في رواندا، و لم تهاجم المدنيين من جماعة البنيامولينغي في الفترة القريبة الماضية. وقد تعايشت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، في كيفو الجنوبية، مع قوات ماسونزو من عناصر البنيامولينغي يامولنج، ضد الجيش الرواندي، بل إنها قد تحالفت معها في بعض الأوقات. وقد ادعى أن دافعها للمشاركة في الهجوم على معسكر غاتومبا كان استثارة تدخل رواندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مرغمين بذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تسخيرهم حلفاء لها في حرب جديدة. بيد أن مصادر أخرى ترى أنه من غير المحتمل قيام القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بمهاجمة مخيم لجأ إليه بعض المتعاطفين مع ماسونزو، وأسرهم.

٩٦ - بيد أن عملية تسلسل إصدار الأوامر في نطاق القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لا تخضع لها جميع العناصر السابقة في القوات المسلحة الرواندية. فهناك مجموعة منشقة، يقودها فوستن نغوبا، وهو من جماعة الهوتو الروانديين، وكان سابقا من عناصر القوات المسلحة الرواندية، وينعته الكثيرون من بين صفوف السكان المحليين بأنه زعيم حرب ومجرم، شارك في أعمال السرقة، والاغتصاب، والقتل، واختطاف الأشخاص بدوافع مالية. ويشتبه في أن مجموعته المتكونة من ٧٠ شخصا قامت بقتل ركاب حافلة على الطريق الواصل بين كامانيولا، وأوفيرا، بالمشاركة مع قوات التحرير الوطنية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. ولكن الفريق لم يكتشف أية أدلة ملموسة تثبت وجود علاقة بين نغوبا ومجزرة غاتومبا.

٩٧ - وكانت هناك قاعدة لمجموعة من قوات التحرير الوطنية البوروندية، يقودها يوجين بيتاريومونيو، في منطقة سانج، بقرب مواقع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، ونغومبا. ويُدعى أن قوات التحرير الوطنية استخدمت هذا الموقع معسكرا للتدريب في الماضي. بيد أن السلطات البوروندية كانت في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ قد اعتقلت بيتاريومونيو، و لم يُعثر على أية معلومات تثبت وجود علاقة لمجموعته بالمجزرة.

دال - الادعاءات المتعلقة بتسليح مركز العبور

٩٨ - أبلغت وكالات المساعدة الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، في الأسابيع السابقة للمجزرة، عن وجود إشاعات مفادها أن عناصر موالية لموتيبوتسي، في مركز غاتومبا للعبور، كانت تقوم بتسليح نفسها. وقد حظرت السلطات البوروندية فترات الصلاة التي كانت

تعقد في الليل خارج المركز، إثر ورود تقارير مفادها أن هذه الصلوات كانت في حقيقتها اجتماعات للمقاتلين. وقد ساقت قوات التحرير الوطنية، عندما ادعت لاحقا مسؤوليتها عن المجزرة، التسليح المزعوم لمركز العبور مبررا لقيامها بذلك. وتشير تقارير وردت من مصادر مختلفة إلى أن ضابطا عسكريا روانديا، وضابطا رفيع الرتبة من عناصر التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، من جماعة البنيامولينغي، قد زارا مركز العبور قبل اليومين السابقين للهجوم. وزعم أن الهدف من الزيارة كان تجنيد مقاتلين للانضمام إلى صفوف نكوندا. وقد أعلم الفريق أيضا، على حدة، أن رجالا، يتراوح عددهم بين ٢٠ و ٣٧ رجلا، من أنصار موتيبوتسي، غادروا المخيم قبل وقوع المجزرة ببضعة أيام. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على دراية بهذه التقارير، ولم تعثر على أدلة لوجود أسلحة في المخيم. وبالمثل، لم يعثر فريق التحقيق على أية أدلة، في الموقع الذي شهد المجزرة، عن وجود أية كميات من الأسلحة، كما لم يتمكن أن يتحقق، بصفة مستقلة، مما ذكر عن وجود عمليات تجنيد عسكرية.

سابعا – الاستنتاجات

٩٩ – طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التحقيق في مجزرة غاتومبا، بهدف تحديد العناصر المسؤولة عن تنظيم هذه المجزرة، وتنفيذها. وبعد شهر تقريبا من العمل، لم يتمكن فريق التحقيق من تحديد العناصر التي نظمت هذا العمل الشنيع ونفذته وموّلته. وخلص الفريق إلى أن الأدلة المتوفرة تشير إلى احتمال مشاركة قوات التحرير الوطنية في الهجوم، بيد أن الفريق لم يتمكن من التوصل إلى وجهة نظر واضحة بشأن طبيعة الدور المحتمل لهذه القوات، ومداه. وإن الشهادات التي أُدلي بها عن الهجوم، لا سيما فيما يتعلق باللغات التي كان يُتحدث بها، والتحالفات الماضية فيما بين المجموعات المسلحة في المنطقة، والقدرات غير المؤكدة لقوات التحرير الوطنية للقيام بعملية من هذا النوع بمفردها، تترك المجال واسعا لإمكانية وجود تورط كبير لمجموعات أخرى، أو أفراد آخرين، من المجموعات النشطة في المنطقة.

١٠٠ – ولم يكتشف الفريق سوى حقائق قليلة، تضيف إلى ما كان قد أشار إليه في تقريره المبدئي المرفوع إلى مجلس الأمن، وهي تتعلق بما يلي: عدد الضحايا، والطريقة التي ماتوا بها، والادعاءات المتعلقة بمسؤولية قوات التحرير الوطنية، والنطاق الواسع للاتهامات، والنظريات المقدمة من طرف الأطراف السياسية الفاعلة في المنطقة، عقب وقوع الحدث. وقد عُبث بأهم الأدلة – وهو موقع المجزرة نفسه – قبل وصول المحققين إلى الموقع، بعد حوالي سبع

ساعات من وقوع أعمال القتل. وفي الوقت الذي يوجد فيه اتفاق عام بشأن بعض الجوانب المهمة للهجوم من خلال ما أدلى به الناجون من شهادات - وذلك فيما يخص الطريقة التي استخدمها المهاجمون، والأهازيج والأغاني التي ترنموا بها، واللغات التي تحدثوا بها - فإن هذه العناصر لا توفر دليلا قاطعا على المهاجمين. وكانت الشهادات التي أدلى بها بعض الشهود الرئيسيين متناقضة، ومن ثم لا تتسم بالموثوقية في جميع الأحوال.

١٠١ -ومن الواضح أن الهجوم كان موجها ضد جماعة البنيامولينغي، ومن ثم فإن دوافعه، فيما يبدو كانت إثنية وسياسية. وكما ذكر في أجزاء مختلفة من هذا التقرير، فإن العديد من الجماعات المسلحة التي تعمل في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أو منطقة الحدود البوروندية، تشعر بالكراهية لهذه الجماعة، كما أن هناك مجموعات أخرى ربما كانت لديها دوافع سياسية لمنع عودة هذه الجماعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ الفريق أن المجموعات المسلحة التي تعمل في كل من شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، والتي شاركت في أعمال قتل سابقة للمدنيين، يتسم تاريخها بالتعاون المؤقت، مع بعضها البعض، الذي تمليه المصالح المالية وأنشطة تهريب الأسلحة، دون اهتمام يذكر بالمبادئ السياسية أو الأيديولوجية. ومن ثم لا يمكن استبعاد هجوم نظم كعملية قامت بها عناصر من المرتزقة. بيد أنه لا تتوفر حتى وقت كتابة هذا التقرير أدلة وقائعية من الهجوم نفسه، كما لا تتوفر أدلة من تحليلات الدوافع السياسية، أو القدرات العملياتية، تمنح قدرا كافيا من الدعم إلى التوصل إلى الاستنتاج باحتمال مشاركة مجموعة واحدة، أو أكثر، من هذه المجموعات في المجزرة.

١٠٢ -وفي حين أن ما تم اكتشافه من حقائق لا يسمح لفريق الأمم المتحدة بأن يحدد بشكل قاطع هوية المهاجمين، باستثناء المشاركة المحتملة لقوات التحرير الوطنية، وهو احتمال له مصداقيته، ولو لم يتم التثبت منه، فإن المعلومات التي تشير إلى إمكانية تورط طرف أو أكثر، من الأطراف الفاعلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبرر مواصلة التحقيق.

١٠٣ -وأيا كانت دوافع الأطراف الفاعلة التي خططت لأعمال القتل ونظمتها وارتكبتها، فإن المجزرة قد خدمت قطعا مصالح أولئك الذين يودون عرقلة عملية السلام الهشة التي تشهدها المنطقة. كما شكلت هذه المجزرة نكسة شديدة أخرى للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال تمثل عبئا ثقيلا على إحرازها لمزيد من التقدم. ولقد كان لهذه المجزرة آثار لحقت بكامل العملية الانتقالية البوروندية في لحظة حاسمة لنجاحها.

١٠٤ -وكما ذُكر آنفا في هذا التقرير، فإنه على الرغم من أن المسؤولين العسكريين والحكوميين قد تحدثوا مع المحققين في الميدان، لم تزود حكومة بوروندي الأمم المتحدة

بتوضيح رسمي للوقائع المحيطة باستجابة القوات المسلحة البوروندية، وعناصر الدرك، في ليلة المجزرة، كما لم تقدم أدلة تدعم تأكيداتها بأن مجموعات مسلحة من جمهورية الكونغو الديمقراطية شاركت في العملية. ولم يتمكن وزير العدل البوروندي من مقابلة ممثلي عملية الأمم المتحدة في بوروندي لمناقشة وضع ما أجراه من تحريات. ولم تسفر الاتصالات مع حكومة رواندا عن أية أدلة ملموسة لدعم الادعاء بأن عناصر من جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت متورطة في المجزرة.

١٠٥- وأخيرا، يؤكد فريق التحقيق على أن السلطات البوروندية أخفقت في نقل مخيم اللاجئين إلى مكان أكثر أمنا، قبل وقوع الهجوم، كما لم تفلح في توفير الحماية اللازمة للاجئين، وتهب لنجدتهم ليلة وقوع المجزرة.

ثامنا - التوصيات

١٠٦- لقد كانت مجزرة غاتومبا جريمة نفذت ضد مدنيين ينتمون إلى مجموعة إثنية معينة، في منطقة تتسم بوجود نمط من جرائم الحرب، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، على امتداد نصف القرن الماضي. وحتى يتسنى وضع حد لدائرة الإفلات من العقاب، التي كانت أيضا سمة لهذه الجرائم، وسياسة العنف الإثنية التي أدت إليها ظاهرة الإفلات من العقاب هذه، فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يحث على الشروع الفوري في إجراءات قضائية وطنية ودولية، لضمان أن العناصر التي خططت لارتكاب أعمال القتل، ومرتكبيها، يتم تحديدهم، ومقاضاتهم، ومثولهم أمام العدالة.

١٠٧- وينبغي لمجلس الأمن أن يحث بشدة حكومة بوروندي على أن تجري تحقيقات كاملة، على مستوى أجهزة الشرطة، والأجهزة القضائية، تفضي إلى تحديد العناصر المسؤولة، ومقاضاتها. وينبغي حث حكومة بوروندي على أن تطلب المساعدة الدولية التقنية لإجراء عملية التحقيق، كما ينبغي أن يكون بمقدورها الاعتماد على التعاون الكامل من طرف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وحكومة رواندا.

١٠٨- وعلى المستوى الدولي، فإن الهيئة المناسبة لمواصلة هذا التحقيق، ومقاضاة العناصر المسؤولة، هي المحكمة الجنائية الدولية، وينبغي حث حكومة بوروندي على أن تلتمس بشكل عاجل الولاية القضائية لتلك المحكمة. وقد جمع فريق التحقيق التابع لعملية الأمم المتحدة في بوروندي - بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، معلومات يمكن أن تكون ذات فائدة لتحقيقات المحكمة، ولو أنها غير كافية للوصول إلى الاستنتاجات في هذه المرحلة.

١٠٩- واحتراما للضحايا، ونظرا لاستمرار وجود درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، ينبغي مناشدة الحكومات، وقادة الرأي ، في المنطقة، ممارسة ضبط النفس في تصريحاتهم فيما يخص مجزرة غاتومبا.

١١٠- وأخيرا، ينبغي أن يطلب إلى حكومة بوروندي أن تتخذ فورا جميع التدابير الضرورية لحماية اللاجئين والمشردين داخليا، في أراضيها، بما في ذلك نقل مخيمات اللاجئين بعيدا عن المناطق الحدودية، وتوفير أسباب الأمن الكافية لمنع وقوع هجمات ضد هذه المواقع.

المرفق الأول

قائمة بالمختصرات

لا تنطبق على النص العربي.

المرفق الثاني

مخطط لمخيم العبور في غاتومبا وقت وقوع الهجوم

ألف – بيان تقديري للمرحلة الأولى للهجوم على مخيم العبور في غاتومبا

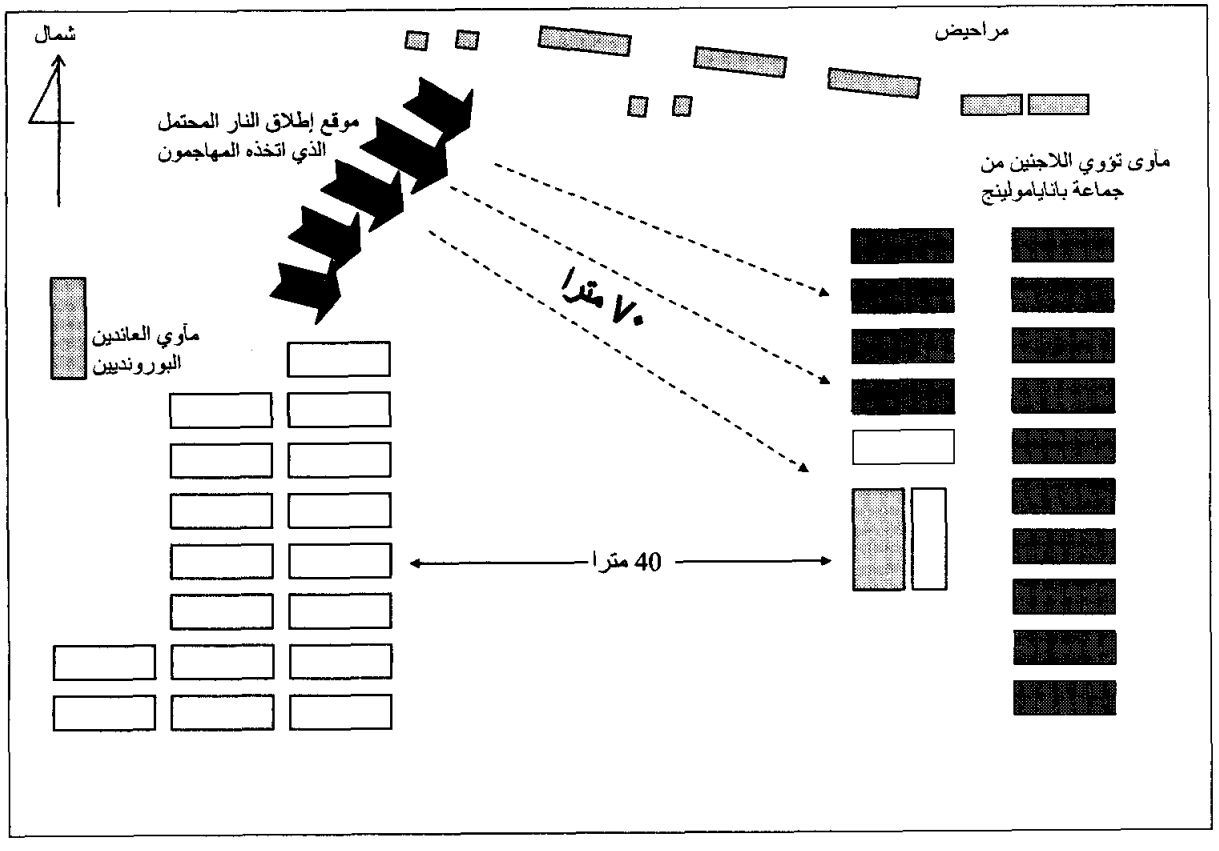

باء – بيان تقديري للمرحلة الثانية للهجوم على مخيم العبور في غاتومبا

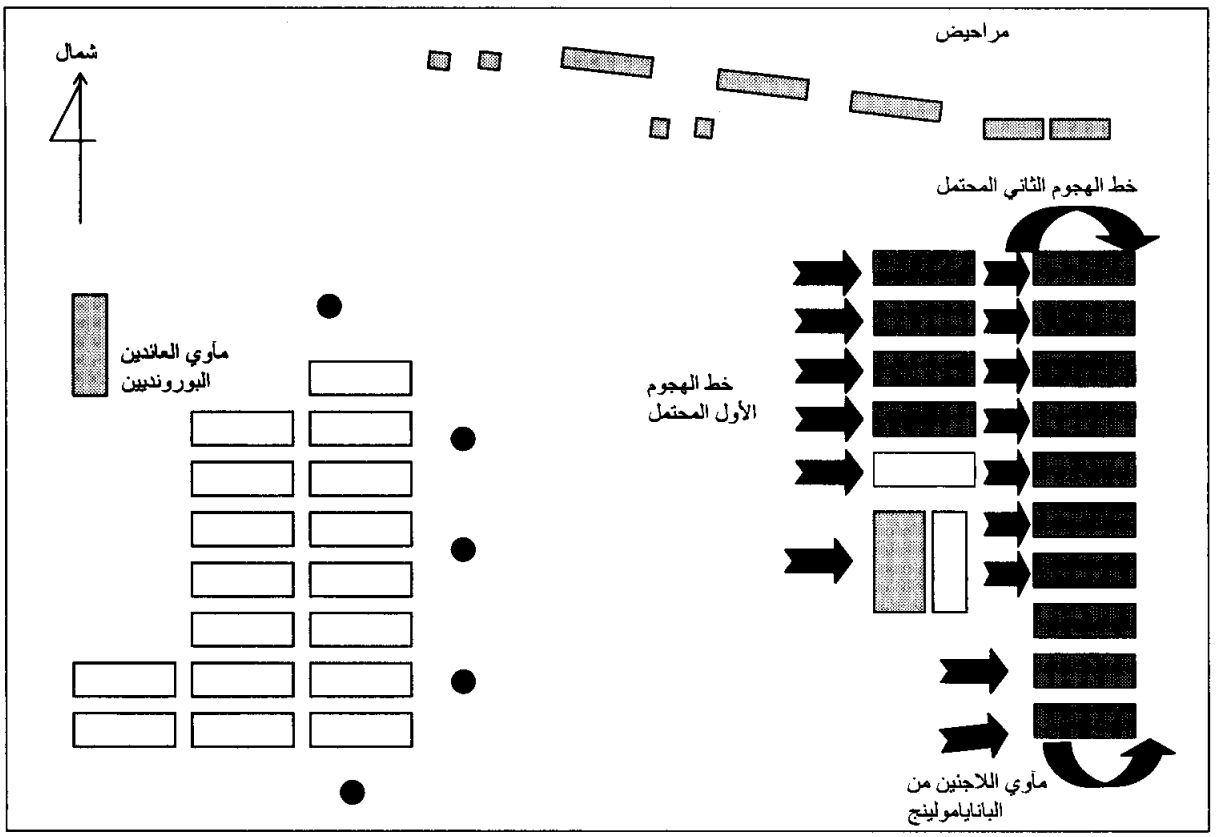

جيم - مخيم العبور في غاتومبا بعد الهجوم

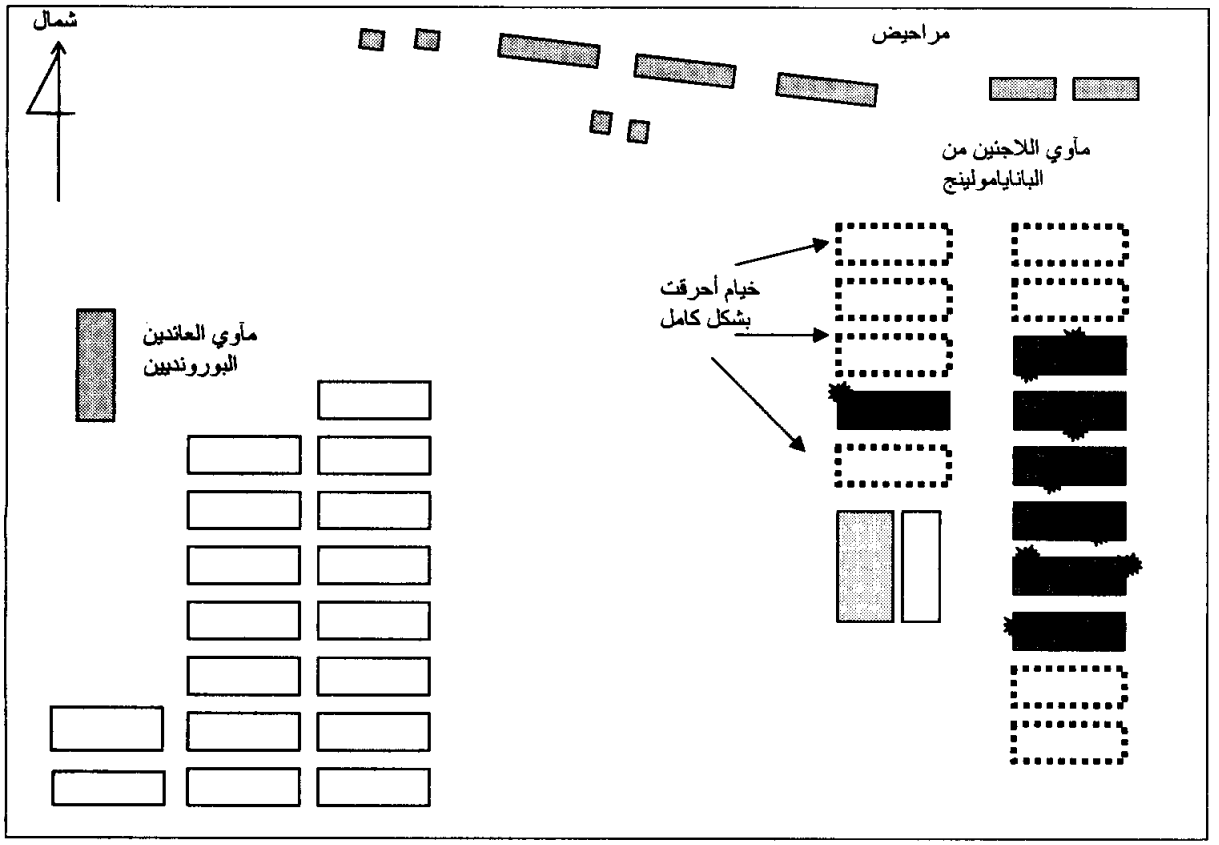

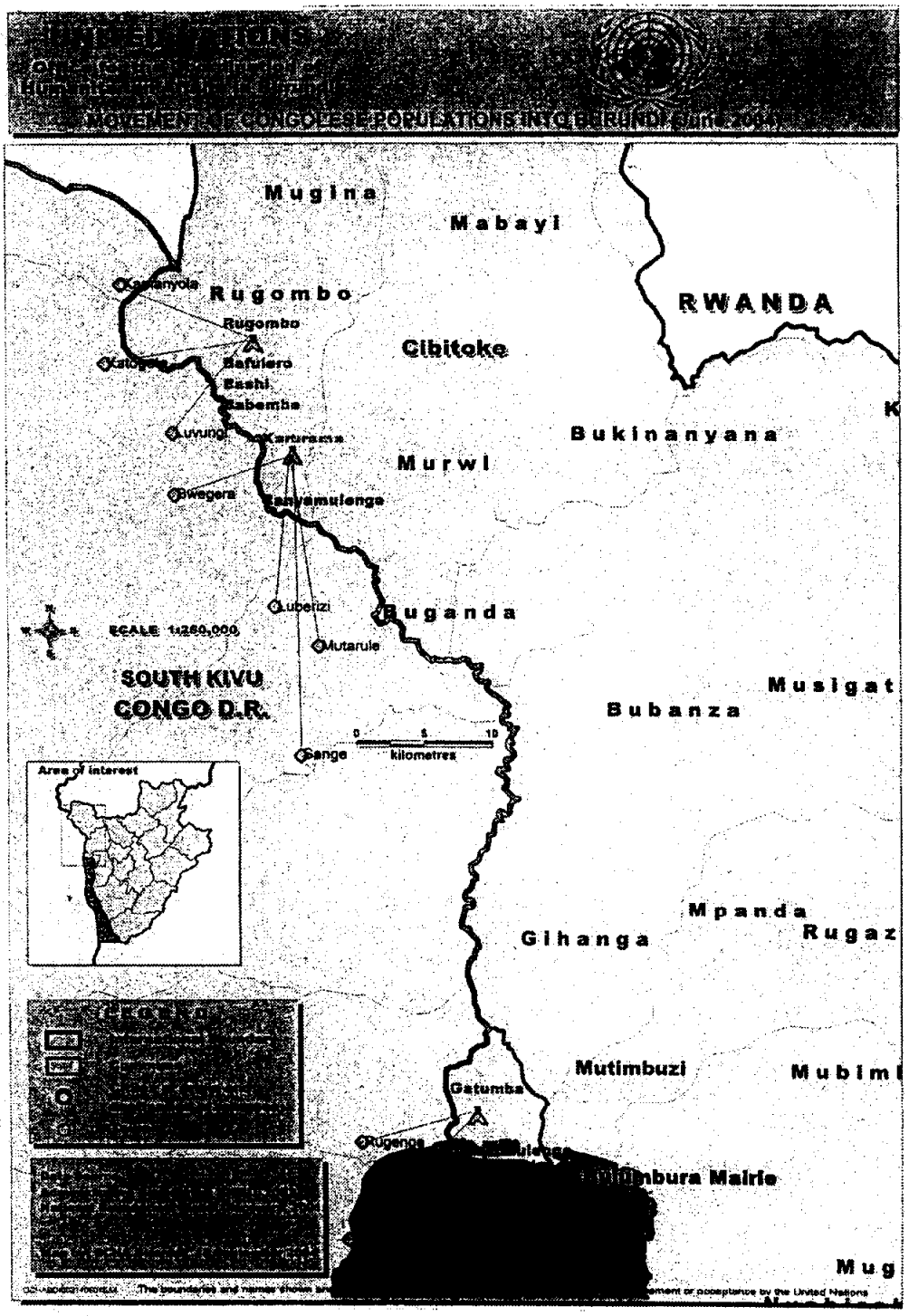
Mugina
Mabayi
RWANDA
Rugombo
Cibitoke
Bukinanyana
Murwi
Luberizi
Ruganda
Mutarule
SOUTH KIVU
CONGO D.R.
Musigat
Bubanza
Mpanda
Gihanga
Rugaz
Mutimbuzi
Mubimi
Gatumba
Bujumbura Mairie
Mug
SCALE 1:250,000
kilometres
Area of interest